2019

التقرير السنوي

QAMCO

شركة قطر لصناعة الألمنيوم

Qatar Aluminium Manufacturing Company

"رحلة جديدة من التميز"

شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.
العنوان البريدي: ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

هاتف: ٢٢٧٧ ٤٠١٣ ٩٧٤+ الموقع الإلكتروني: www.qamco.com.qa
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤+ البريد إلكتروني: qamco@qp.com.qa

المحتويات

١٢ مجلس الإدارة

١٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة

٢٠ تقرير مجلس الإدارة

٢٦ نبذة عن شركة قطر لصناعة الألمنيوم

٤٠ تقرير مدقق الحسابات المستقل

٥٦ البيانات المالية

٦٤ تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

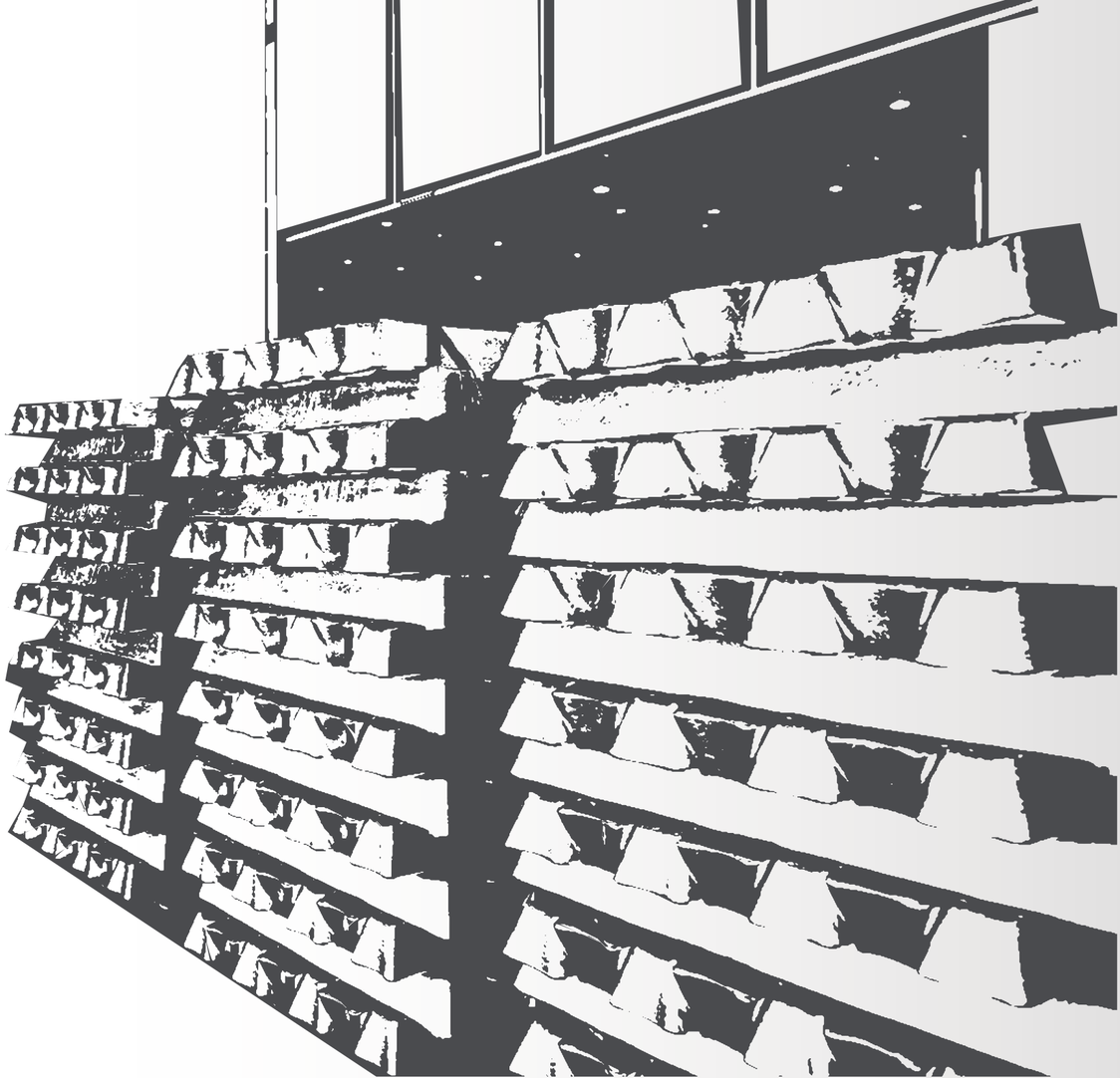

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

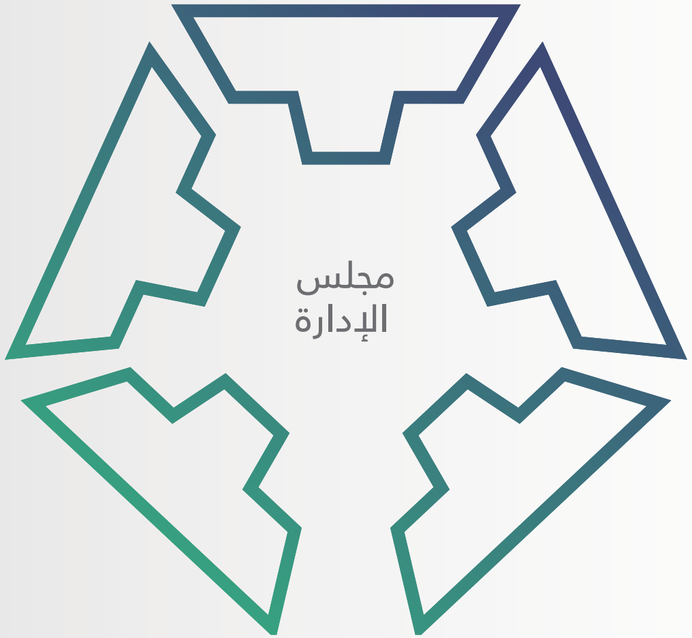
مجلس
الإدارة

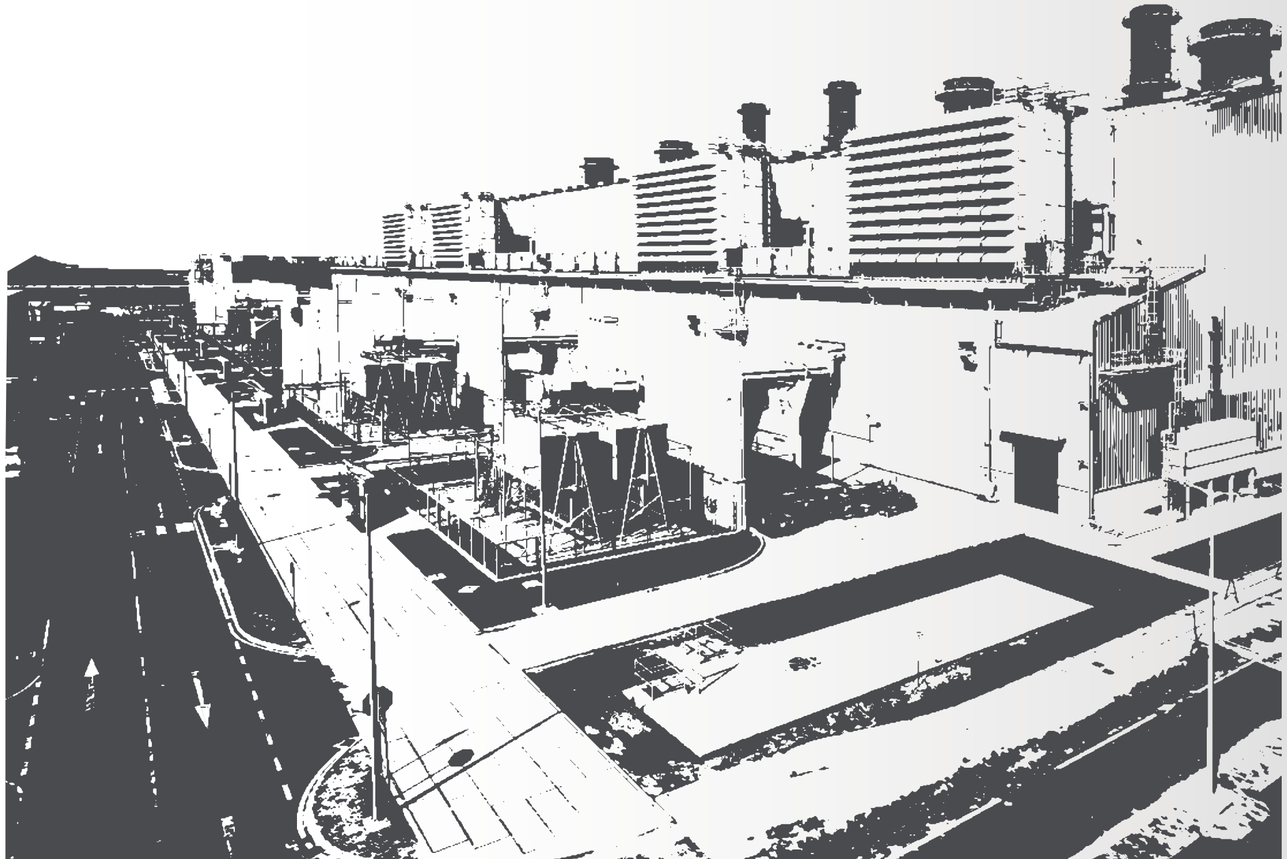

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالعزيز محمد العبيدلي
عضو

السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو

السيد/ محمد جابر السليطي
عضو

السيد/ خالد محمد لرم
عضو

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"التركيز على الاستراتيجية والموظفين والأداء يحقق قيمة للمساهمين"

مساهمينا الكرام،

يسرني أن أقدم إليكم التقرير السنوي الأول لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. ، المالكة لحصة تبلغ ٥٠٪ في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم)، وهي مشروع مشترك ناجح لإدارة مصهر للألومنيوم في قطر ينتج منتجات الألومنيوم الأساسية (الأولية).

أود أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارة المشروع المشترك على التزامهم وجهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل. لقد حققنا سوياً نتائج تشغيلية ومالية مطّردة وقوية وسط ظروف اقتصادية كلية صعبة. كما أود أن أشكر مساهمينا الكرام على دعمهم لقامكو في رحلتها الجديدة. وأعتقد أن هذا يعكس بوضوح ثقتهم المستمرة في استراتيجيتنا وأهداف أعمالنا.

الأهداف الرئيسية والاستراتيجيات

وضعت الشركة أهدافها الرئيسية واستراتيجياتها بما يضمن لها زيادة الإيرادات من خلال إيجاد عمليات آمنة وفعالة وموثوقة توفر مستويات متسقة من الإنتاج. وقد دعم هذه الأهداف جهود كبيرة انصبت على ترشيد الإنتاج وخفض التكاليف وتخصيص رأس المال بكفاءة. وسيظل التميز التشغيلي - المُقاس بأداء الصحة والسلامة والبيئة وكفاءة التكاليف وعمليات الإنتاج - يشكل أهمية بالنسبة للشركة في تقدمها نحو تعظيم القيمة لمساهميها.

الظروف الاقتصادية الكلية

أثرت حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي على مدار العام وتباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي على قطاع الألومنيوم. وقد تمت تلبية معظم الطلب على الألومنيوم من خلال مستويات المخزون الزائدة التي تراكمت على مدار الأعوام السابقة وبيعت في الأسواق بأسعار منخفضة. كما أدت النزاعات التجارية المستمرة، التي أسفرت عن حدوث تباطؤ واسع النطاق في اقتصادات عالمية، إلى تفاقم هذا الوضع. وأسهمت الطاقة الإنتاجية الزائدة بالإضافة إلى مستويات المخزون المرتفعة، التي لوحظت في العديد من الأسواق الدولية، بدور كبير في زيادة الضغط على أسعار السلع الأساسية، وهو ما أدى بدوره إلى حدوث خلل في ديناميكيات العرض والطلب على منتجات الألومنيوم، وأثر في نهاية الأمر على الهوامش والأرباح.

النتائج المالية

تأثر الأداء المالي للشركة وإجمالي أرباحها بشكل مباشر بعوامل خارجية تجاوزت نطاق سيطرة الإدارة، كان منها الظروف الاقتصادية الكلية غير المؤاتية. وانخفض صافي الأرباح للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بنسبة ٧٧٪ مقارنة بالفترة الافتراضية السابقة ليصل إلى ٨٠ مليون ريال قطري، فيما بلغ العائد على السهم ٠,٠١٤ ريال قطري.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ أن تأسست الشركة في ٣ ديسمبر ٢٠١٨، تم توزيع أرباح مرحلية على المساهمين تبلغ قيمتها ١١١,٦ مليون ريال قطري، أو ما يعادل ٠,٠٢ ريال قطري للسهم، واحتفظت الشركة بقدر كاف من السيولة لتلبي متطلبات الإنفاق الرأسمالي والالتزامات الخاصة بالديون والمخاطر غير المتوقعة.

وتماشياً مع الأهداف السابق ذكرها، وأخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية الكلية الحالية والمتوقعة على المدى القصير والمتوسط، فإن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع إجمالي أرباح سنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ يبلغ ٥٥,٨ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ٠,٠١ ريال قطري للسهم.

الخاتمة

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع الصناعات التحويلية. إن النمو الذي تشهده دولة قطر وتوجه مجتمعها المتقدم والمتطور نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في قامكو نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا للمشروع المشترك على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل، غير أننا نتطلع إلى تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

تقرير مجلس الإدارة

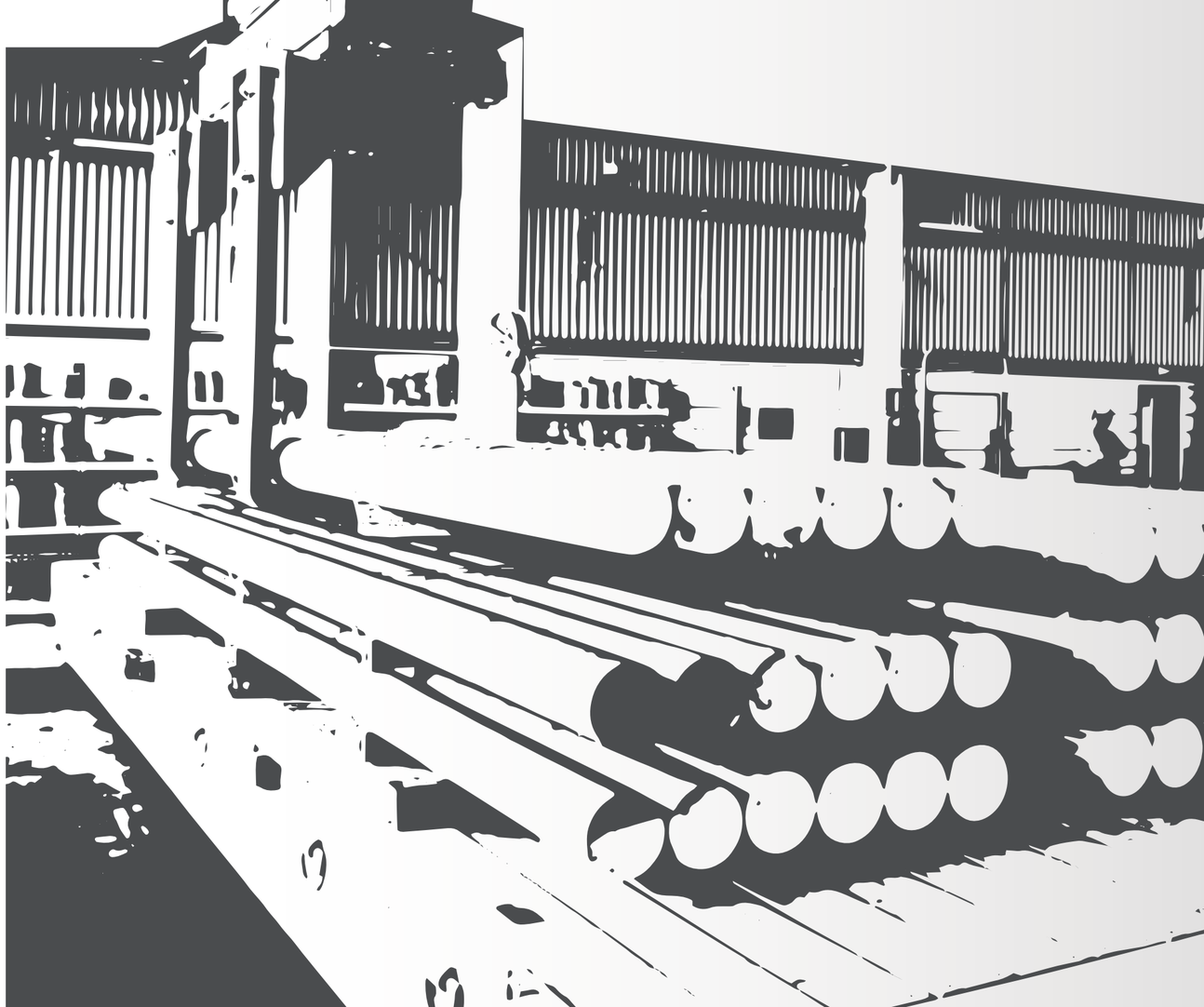

تقرير مجلس الإدارة

"في ظل التحديات الاقتصادية السائدة وما خلفته من حالة عدم يقين، فضلاً عن الضغوط على الأسعار، كان من الأهمية بمكان أن تُأسس أعمالنا على قواعد استراتيجية صلبة: كفاءة التكلفة، والتميز التشغيلي والالتزام الثابت بالصحة والسلامة والبيئة".

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي الأول للأداء المالي والتشغيلي لشركة قطر لصناعة الألمنيوم.

استعراض عام

تمتلك قطر للبترول، وهي المساهم المؤسس، حصة تبلغ ٥١٪ في شركة قطر لصناعة الألمنيوم، وتُعد الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية ثاني أكبر مساهم في الشركة، حيث تمتلك حالياً حصة تبلغ ٥٪.

الميزات التنافسية

يندرج المشروع المشترك لقامكو ضمن مصانع الألومنيوم الأقل تكلفة في العالم، فيما يشتمل أيضاً على أحدث مرافق الإنتاج، هذا فضلاً عن الحصول طويل الأجل على اللقيم والتركيز المستمر على الصحة والسلامة والبيئة، الأمر الذي يسهم في أن تصبح الشركة رائدة بين الشركات المماثلة. علاوة على ذلك، فإن الشريك في المشروع المشترك مسوق عالمي يتيح إمكانية الوصول إلى الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية، ما يدعمه في أن يصبح أكثر تنافسية مع الشركات الدولية الأخرى الفاعلة في هذا القطاع.

وقد أسهمت هذه الميزات التنافسية بدور محوري في تمكين الشركة من تطوير مرافقها الإنتاجية وتنمية سلسلة منتجاتها وتعزيز انتشارها الجغرافي وقاعدة أصولها التشغيلية ومركزها النقدي.

استراتيجيتنا

تتمثل الاستراتيجية الأساسية للشركة في تحقيق التميز التشغيلي والتحول إلى مؤسسة قوية تتمتع بالكفاءة والاستمرارية. وسيتسنى للمشروع المشترك لقامكو تحقيق ذلك من خلال تحسين مركزنا كمورد لمنتجات الألومنيوم عالية الجودة وتحقيق أداء رفيع المستوى فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة. وعلاوة على ذلك، فإننا سنواصل جهودنا المعنية بالترشيد - خاصة في إدارة التكاليف - حتى تحقق مجموعتنا كامل إمكاناتها.

الظروف الاقتصادية الكلية

أثرت الأحداث الجيوسياسية سلباً على سوق الألومنيوم وسلاسل التوريد القائمة. وتضمنت التطورات الرئيسية النزاعات التجارية بين الاقتصادات العالمية، ما أسهم في النمو السلبي للقطاع، فيما تفاقمت حالة عدم اليقين بشأن آثار تباطؤ إجمالي الناتج المحلي العالمي.

وتأثر سوق سبائك البثق بتراجع الطلب في الولايات المتحدة وازدياد المنافسة في سوق سبائك البثق في آسيا حيث الطلب منخفضاً. وفي ذات الوقت، فقد أثرت المنافسة المتزايدة وظروف السوق الصعبة الناشئة عن التباطؤ الاقتصادي العالمي تأثيراً مباشراً على قطاع إنتاج السيارات، ما أثر بدوره على سوق سبائك الألومنيوم. وقد تفاقم هذا التأثير السلبي جراء القوانين الجديدة بشأن الانبعاثات في أوروبا والتي أثرت سلباً على إنتاج السيارات، ما أسفر عن تراجع الطلب على سبائك الألومنيوم في أوروبا وآسيا.

وازداد العرض، باستثناء الصين، وبشكل أساسي من قِبل منتجين في منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة. وقد فاق عرض المنتجات ذات القيمة المضافة عالمياً الطلب، ما فرض ضغطاً على المنتجين وزاد من المخزونات، وأسفر في نهاية الأمر عن تراجع الأرباح من المنتجات المتميزة.

الصحة والسلامة والبيئة

سيظل التركيز على معايير الصحة والسلامة من خلال ضمان سلامة العمليات قيمة أساسية من قيم الشركة. وقد أحرزت قامكو، من خلال مشروعها المشترك، تقدماً على مدار العام نحو تحقيق هدفها الخاص بالصحة والسلامة والبيئة والمتمثل في ضمان سلامة كافة أماكن العمل للجميع. وتضمنت الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠١٩ عدم وقوع إصابات مُضيعة للوقت أو حوادث إجهاد حراري كبيرة لموظفينا والمقاولين؛ وتحقيق أداء قياسي للسلامة يعتبر من بين الأفضل في قطاع الألومنيوم؛ وتحسين استخدام الطاقة بشكل مُطرد لكل "طن متري" من المعدن المنتج.

وقد تم تصميم استراتيجية الشركة لتعزيز معاييرنا الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة بشكل مستمر، فيما نعمل على مستوى المشروع المشترك للمحافظة على مركزنا الريادي في مجال الصحة والسلامة والبيئة في المنطقة، ونسعى في ذات الوقت إلى تحقيق هدفنا الأساسي المتمثل في التميز التشغيلي. وستظل إدارة النفايات في مرافق المشروع المشترك تشكل تحدياً وستكون محط اهتمام، إذ ستنتج كميات كبيرة من بطانات الأوعية المستنفذة مع المضي في تنفيذ أنشطة عالية المستوى من عمليات إعادة التبطين على مدار الأعوام الثلاثة القادمة.

تحقيق كفاءة التكاليف

تولي قامكو من خلال مشروعها المشترك اهتماماً كبيراً بالحاجة إلى الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة للمحافظة على مركزها كمشغل رائد منخفض التكلفة يتسم بالكفاءة. وقد نفذت الشركة على مستوى المشروع المشترك سلسلة من التدابير المعنية بإدارة التكاليف والتي ستضمن أن يظل المشروع المشترك ضمن مصانع الألومنيوم المنخفضة التكلفة في العالم. كما أن استمرار تنفيذ "برنامج تطوير قطلوم" خلال عام ٢٠١٩ قد أثمر عن تحقيق وفورات في التكاليف تماشياً مع الأهداف السنوية المحددة.

وبالإضافة إلى الغاية المتمثلة في ضمان أن يظل المشروع المشترك ضمن مصانع الألومنيوم المنخفضة التكلفة في العالم، فإن الهدف الرئيسي حالياً ينصب على زيادة القدرة التشغيلية وبالتالي كفاءة مرافق الإنتاج.

تحسين مستويات الإنتاج

انصب التركيز الأساسي لقامكو خلال عام ٢٠١٩ على ضمان الكفاءة من حيث معدلات التشغيل في جميع مرافق المشروع المشترك دون المساس بمعايير الجودة أو السلامة. وتمثل هدفنا الرئيسي في تحقيق مستوى أمثل من الطاقة إنتاجية. واستطاعت الشركة أن تحقق هذا الهدف، وسجلت العديد من الأرقام القياسية الجديدة الجديرة بالذكر فيما يتعلق بالأداء على مستوى القسم الفني وقسم الكربون والمسبوكات. وقد تطور أداء قسم الاختزال بصورة إيجابية، حيث وصل إنتاج المعدن السائل إلى مستويات عالية.

وقد تم إجراء عملية صيانة غير مخطط لها في مرافق المشروع المشترك لتوليد الطاقة خلال العام، حيث أديرت بما يتماشى مع التزام الشركة بالصحة والسلامة والبيئة والعمر التشغيلي للمصنع وضمان الجودة والموثوقية، وتم التحقيق فيها وعولجت.

ومن حيث جودة المنتج ومستوى رضا العملاء، يُعد المشروع المشترك لقامكو من بين الأفضل في قطاعات السوق، علماً بأنه قد سجل أدنى المستويات من الدعاوى والشكاوى، وكانت التعليقات التقييمية من قِبَل العملاء ممتازة. وقد تحقق هذا الإنجاز بإنتاج منتجات متطورة بشكل متزايد للعملاء ذوي المتطلبات الأكثر صرامة. ويعتبر المشروع المشترك حالياً المورد المفضل بين العملاء المطالبين في الأسواق التي تتميز بزيادة الطلب على منتجاته.

أنشطة البيع والتسويق

إن الشراكة القائمة بين المشروع المشترك لقامكو وشركة هايدرو ألومنيوم قطر القابضة بي. ڤي. توفر للشركة إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي ساعد في التخفيف من حدة أثر التحديات الاقتصادية الكلية خلال هذا العام. وقد ظلت آسيا خلال عام ٢٠١٩ أكبر سوق للشركة التي حافظت على تواجدها القوي في أمريكا الشمالية.

الأداء المالي

يعكس أداء أعمال قامكو خلال عام ٢٠١٩ الظروف الاقتصادية الكلية الصعبة التي عملنا فيها، حيث انخفض صافي الأرباح بنسبة ٧٧٪ مقارنة بالفترة الافتراضية السابقة ليصل إلى ٨٠ مليون ريال قطري. ويُعزى هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل تتضمن تراجع الإيرادات الناتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البيع، وارتفاع تكاليف استهلاك الطاقة في ظل إجراء عمليات إصلاح، وتسجيل خسائر استثنائية تتعلق بخفض القيمة وزيادة تكاليف التمويل بسبب تكلفة الفائدة في عقود الإيجار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، الأمر الذي عوضه جزئياً إجراء عملية بيع استثنائية لمادة الألومينا ومطالبات تأمينية. وقد بلغ العائد على السهم ٠,١٤ ريال قطري للفترة المالية الأولى.

ونتيجة لعوامل ذات صلة بالاقتصاد الكلي تجاوزت نطاق سيطرتنا إلى حد كبير، فقد انخفض متوسط أسعار البيع المُرجح بنسبة ١٢٪ مقارنة بالفترة الافتراضية السابقة، الأمر الذي أسهم في انخفاض أرباح الشركة بواقع ٣٦٥ مليون ريال قطري للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وارتفعت أحجام الإنتاج والمبيعات ارتفاعاً هامشياً مقارنة بالفترة الافتراضية السابقة، وذلك تماشياً مع جهودنا نحو المحافظة على مستويات الإنتاج وضمان الاستخدام الأمثل من خلال برنامج لزيادة معدلات التشغيل. وفي ذات الوقت، فقد أدت زيادة تكاليف استيراد الطاقة خلال عمليات إصلاح التوربينات البخارية إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهو ما عوضه جزئياً انخفاض أسعار المواد الخام، الأمر الذي أثمر عن المحافظة على استقرار التكلفة الإجمالية للبضائع المُباعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تأثرت الأرباح بالإصلاحات وشطب توربينات بخارية وحزام ناقل، ما أسفر عن تسجيل خسارة استثنائية تعود لانخفاض القيمة خلال هذه الفترة.

ومن حيث مركزنا التمويلي، فقد بلغت حصة قامكو من صافي الديون ١,٩ مليار ريال قطري، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار الحصة من الأرصدة النقدية والمصرفية التي تبلغ ٤٩٧ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بانخفاض قدره ١٧٪ مقارنة بنهاية العام السابق. ويُعزى هذا الانخفاض إلى سداد الديون خلال هذه الفترة.

آخر مستجدات الإنفاق الرأسمالي

تضمن الإنفاق الرأسمالي للمشروع المشترك إجراء عملية إصلاح رئيسية للتوربينات، ومشروع محول التقويم التذبذبي، وإعادة تبطين الأوعية، وهو ما يمثل جزءاً من البرنامج الدوري المخطط له، بإجمالي يبلغ ١١٦ مليون ريال قطري لفترة الثلاثة عشر شهراً المالية.

وتجري قامكو حالياً تقييماً لمجموعة كبيرة من عمليات الإنفاق الرأسمالي المحتمل والتي ترتبط بشكل أساسي بالإقلال من المخاطر إلى أدنى حد ممكن والمحافظة على استمرارية العمليات. وتؤمن الشركة بأن هذه المشاريع تشكل ضرورة حتى تحافظ على مركزها التنافسي وتضيف قيمة إلى المساهمين. وتتضمن المشروعات المخطط لها إعادة تبطين الأوعية وفحص التوربينات واستبدال جدران مداخن أفران معالجة الأنودات ومحول التقويم التذبذبي، هذا بالإضافة إلى خطة لتعزيز بروتوكولات أمن الإنترنت والامتثال لمتطلبات وزارة البيئة القطرية فيما يتعلق بمستودعات المواد الكيماوية.

توزيع الأرباح المقترح

أخذاً في الاعتبار الأداء المالي للشركة الذي تأثر إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة، الأمر الذي فرض ضغوطاً على إجمالي أرباحها، فإن مجلس الإدارة قد أوصى بتوزيع أرباح للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بواقع ٥٥,٨ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٠١ ريال قطري للسهم.

علماً بأنه قد تم توزيع أرباح مرحلية في ٥ مايو ٢٠١٩ تبلغ قيمتها ١١١,٦ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ٠,٠٢ ريال قطري للسهم، وذلك عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يمثل إجمالي أرباح تم إقرارها خلال هذه الفترة يصل إلى ١٦٧,٤ مليون ريال قطري، وبنسبة ٣٪ من القيمة الاسمية للسهم.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. كما نود أن نتقدم بالشكر لمساهمينا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة، والشكر موصول أيضاً إلى الإدارة العليا للمشروع المشترك على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل.

نبذة عن شركة قطر لصناعة الألمنيوم

نبذة عن شركة قطر لصناعة الألمنيوم

استعراض عام

تأسست شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (يشار إليها بكلمة "قامكو"، ورمزها في بورصة قطر: QAMC)، في ٣ ديسمبر من عام ٢٠١٨. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال مشروعها المشترك، ألا وهو شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم أو المشروع المشترك)، والذي تمتلك فيه حصة تبلغ ٥٠٪، تعمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم في تصنيع وتوزيع منتجات الألومنيوم التي ينتجها مصنع الألومنيوم التابع لها والواقع في مدينة مسيعيد الصناعية.

وتنقسم حالياً ملكية قطلوم، التي تأسست كمشروع مشترك عام ٢٠٠٧، بالتساوي بين شركة قطر لصناعة الألمنيوم بحصة تبلغ (٥٠٪) وشركة هايدرو ألومنيوم قطر القابضة بي. ڤي. بحصة تبلغ (٥٠٪).

على الرغم من أن قدرتها التصميمة تبلغ ٥٨٥,٠٠٠ طن في العام، إلا أن قطلوم قد أنتجت ما يزيد على ٦٢٧,٠٠٠ طن في العام من المعدن السائل خلال عام ٢٠١٩.

تُستخدم سبائك البثق كثيراً في تصنيع مكونات تدخل في إنشاء المباني السكنية والتجارية، مثل النوافذ وألواح الأبواب وكبائن الاستحمام والمشتتات الحرارية للكمبيوتر والحواف الزخرفية. وتتخذ سبيكة البثق شكلاً اسطوانياً من الألومنيوم المصبوب المنتج بواسطة الصب المباشر العمودي.

وتدخل سبائك الألومنيوم الأولي في عدد من الاستخدامات، منها قطاع السيارات، حيث تستخدم في تصنيع عناصر مثل العجلات ومحاور الشاحنات وفوهات مضخات البنزين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي للشركة بموجب اتفاقية خدمات. وتُدار عمليات المشروع المشترك بصورة مُستقلة من قِبَل مجلس الإدارة المعني والإدارة العليا له.

هيكل الملكية

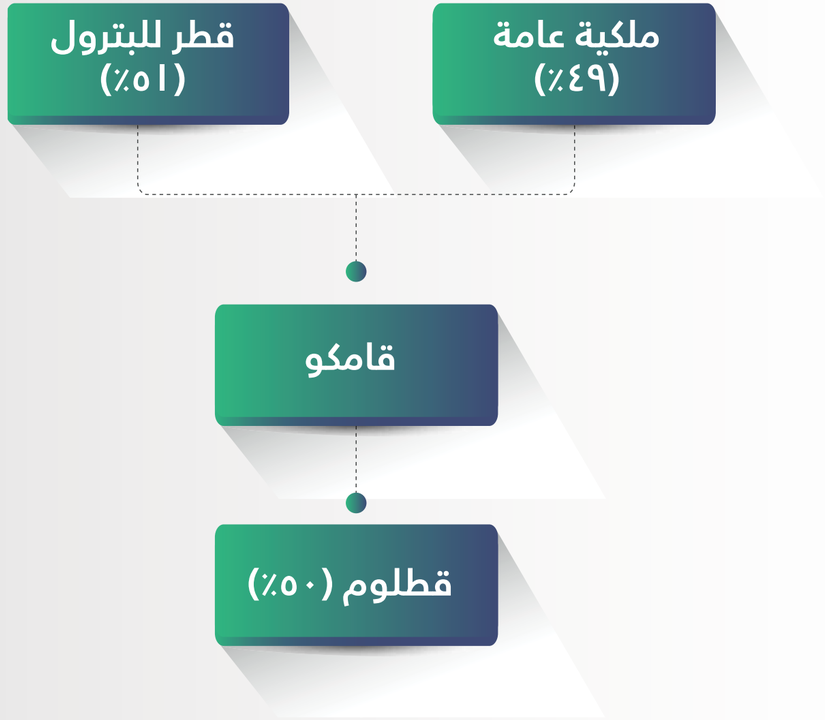

مرافق الإنتاج

تتضمن المرافق التشغيلية الرئيسية لقطلوم ما يلي:

- مصنع اختزال؛
- مصنع الكربون، بما في ذلك محطة صيانة الأنود؛
- المسبك؛
- محطة الطاقة.

وتتكامل المرافق التشغيلية مع مرافق البنية التحتية التالية:

- منطقة ميناء بها مرسى مخصص لاستيراد المواد الخام وصوامع التخزين ومرافق النقل ذات الصلة (المرسى ٨) ومرسى مشترك آخر لتصدير المنتجات ومناولة الشحنات العامة (المرسى ٧)؛ و
- الخدمات العامة والمساعدة، والتي تضم توزيع الغاز وأنظمة مياه التبريد والهواء المضغوط والمستودعات ومنشآت التخزين.

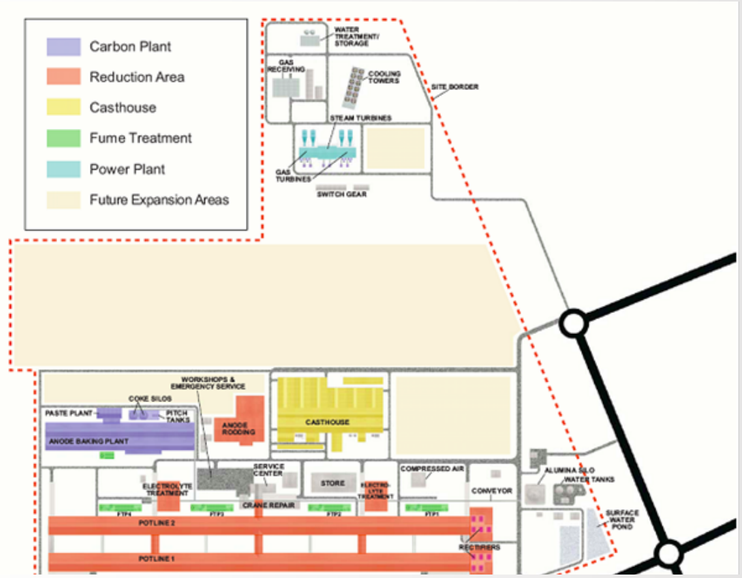

مصنع الاختزال

يتم إنتاج الألومنيوم عن طريق عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي باستخدام تقنية HAL275 التي تعمل بـ ٣٠٠ كيلو أمبير. وتتم هذه العملية في حاويات فولاذية كبيرة تسمى الأوعية أو الخلايا. ويقع مصنع الاختزال في مبنيين مرتفعين (يبلغ طولهما حوالي ١,١٥٠ متر) ويعرفان باسم وحدات الأوعية، حيث يقعان بجوار بعضهما على التوازي. وتحتوي كل وحدة أوعية على خط اختزال واحد مكون من صفين من أوعية الاختزال تحتوي على إجمالي ٣٥٢ وعاءاً في كل وحدة.

ويتكون كل وعاء من غلاف معدني مبطن بطوب حراري وألوح الكربون التي تعمل ككاثود. ويتم تجهيز الوعاء ببنية فوقية تدعم الأنودات الكربونية وتخزن وتصب الألومينا في الأوعية.

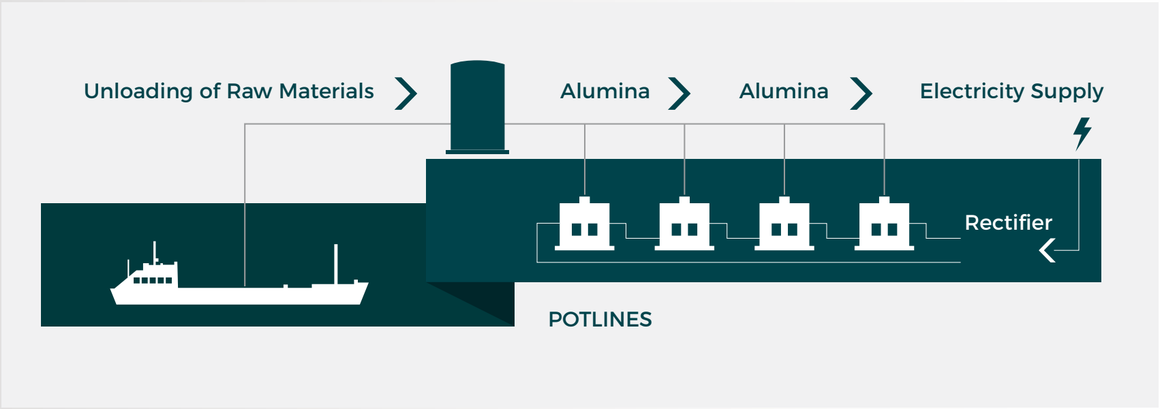

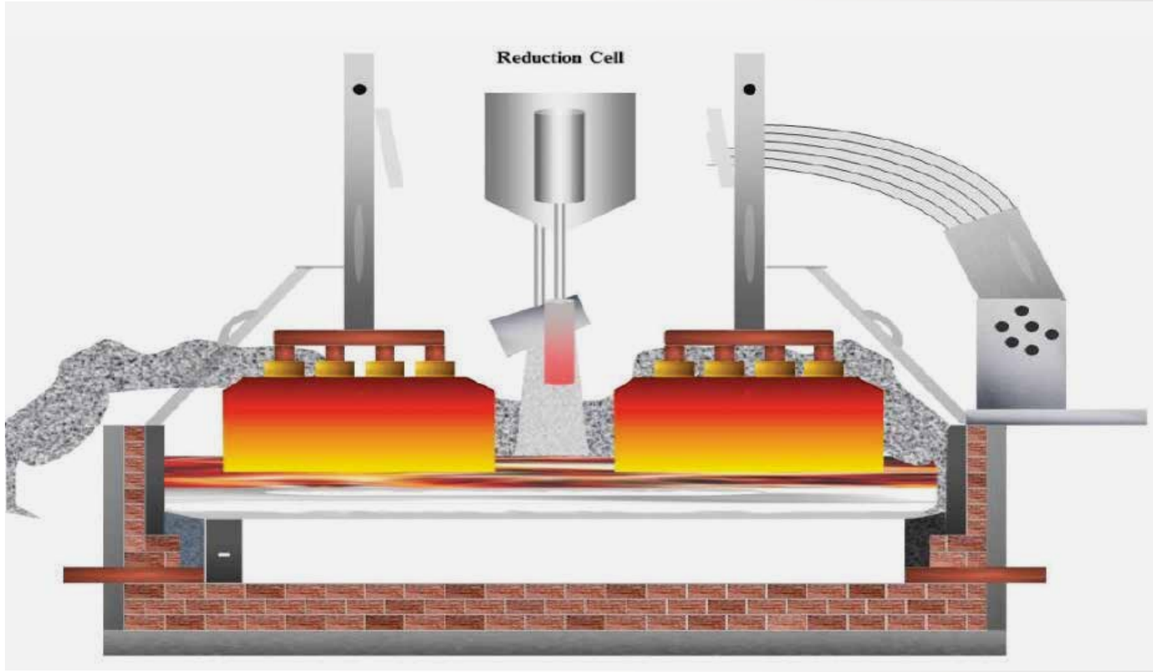

مصنع الكربون

تُستخدم الأنودات الكربونية في عملية الاختزال الإلكتروليتى لأكسيد الألومنيوم إلى الألومنيوم في خطوط الأوعية. وخلال هذه العملية، يتم استهلاك الأنودات، حيث يبلغ صافي استهلاك الأنودات حوالي ٠,٤ طن لكل طن من الألومنيوم المنتج. ولا يستهلك الجزء العلوي من الأنود (الأطراف المتبقية) (تتم إعادة تدويرها في عملية المعالجة)، ومن ثم يصبح إجمالي الإنتاج الأنودات حوالي ٠,٥ طن لكل طن من الألومنيوم.

ويتكون مصنع الكربون من قسمين رئيسيين: محطة العجن لإنتاج "الأنودات الخضراء" ومحطة معالجة الأنودات بالفرن.

وبالإضافة إلى خطوط الإنتاج الرئيسية، تضم منطقة مصنع الكربون عدداً من المباني الملحقة ومرافق التخزين تشمل ما يلي: غرفة تحكم ومكاتب وورش صيانة ومخزن قطع الغيار ومحطة تنظيف ومخزن الأنودات الخضراء والأنودات المعالجة بالفرن وصهاريج تخزين القار وصوامع تخزين الفحم البترولي المكلس والأطراف المتبقية من الأنودات وصومعة للخردة الخضراء لإعادة تدويرها.

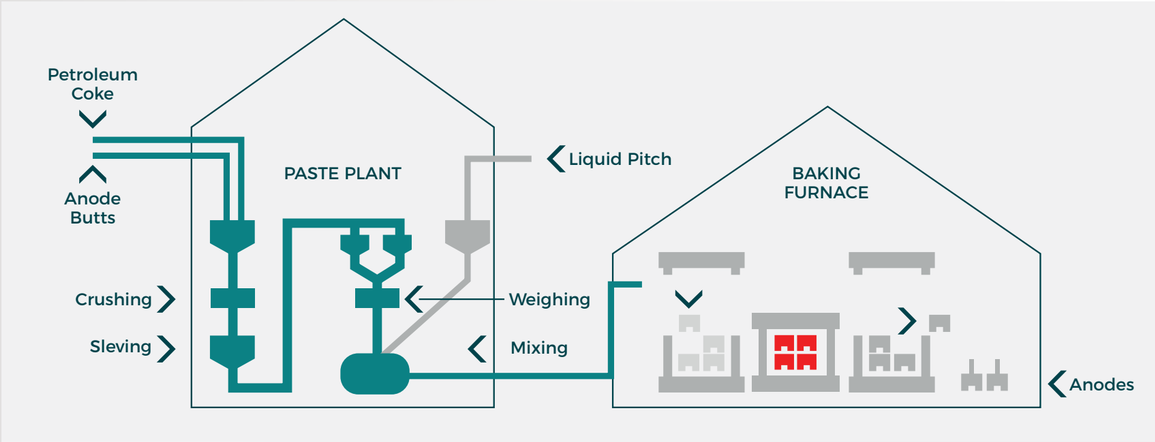

مصنع خدمة الأنودات

يلبي مصنع خدمة الأنودات، الذي يتكون من محطة تنظيف الأحواض ومحطة قضبنة الأنودات، طلب مصنع الاختزال من الأنودات المقضبنة والإلكتروليت المسحوق.

ولمصنع خدمة الأنودات وظيفتان رئيسيتان:

- تبريد الأنودات المستنفذة والأحواض / ومناولة الإلكتروليت؛
- قضبنة الأنودات.

ويفصل بين محطة خدمة الأنودات ومصنع الاختزال محطة تنظيف الأحواض، وهي إحدى مرافق التشغيل الرئيسية وتقع بالقرب من خطوط الإنتاج. وتتكون من مبنيين يستقبلان الأنودات المستنفذة مع غطاء الأحواض ومواد الأحواض من وحدات الأوعية والحوض من عملية إعادة تبطين الأوعية.

ويتم تنظيف الأطراف المتبقية من الأنودات لإزالة مواد الأحواض، وترسل بعد ذلك إلى مصنع القضبنة. ويتم سحق مواد الأحواض المستردة من الأنودات المستنفذة ومصنع الاختزال وفحصها وتخزينها في صومعة قبل إعادتها كمواد تغطية عازلة للأنودات في خطوط الإنتاج.

ويفصل بين محطة صيانة الأنودات ومصنع الكربون مصنع القضبنة، وهو أحد مرافق التشغيل الرئيسية ويتألف من مبنى واحد. وتتم إزالة الأطراف المتبقية والأعواد الحديدية من الحمالات في محطة القضبنة، وتنظف الحمالة (القضيب) قبل إعادة استخدامها في محطة القضبنة، ويعاد تدوير الأطراف المتبقية. ويتم نقل الأطراف الكربونية المتبقية النظيفة إلى وحدة التكسير في مصنع الكربون لإعادة استخدامها في محطة العجن. وتتم "قضبنة" الحمالات المنظفة والجديدة بالأنودات المعالجة بالفرن حديثاً من مصنع الكربون. وتجمع كل الأنودات المقضبنة حديثاً (ومنصات الإلكتروليت الفارغة) من محطة خدمة الأنودات لاستخدامها في مصنع الاختزال.

المسبك

يحول المسبك الألومنيوم المصهور من خطوط الإنتاج إلى تشكيلة من المنتجات.
وتتم إزالة الألومنيوم السائل من الأوعية عن طريق مركبات التفريغ وينقل إلى المسبك. وتجري معالجة الألومنيوم المصهور قبل الصب من خطوط الإنتاج في محطات التدفق لإزالة الشوائب.
ويتم الصب في خطوط الصب التي تتكون من أفران الصب وآلات الصب. ويوضع الألومنيوم البارد ومواد السبائك في أفران الصب ويتم تسخينها بصورة مسبقة (في مواقد تعمل بالغاز) لضمان إزالة الرطوبة. وتعبأ الأفران بالألومنيوم المصهور من منطقة التدفق، ويتم صقل سطح المعدن لإزالة أي شوائب أخرى. وبعد التخلص من الشوائب، يتم صب المنتج المعدني المصهور في قوالب ويخرج في شكل المنتج النهائي.

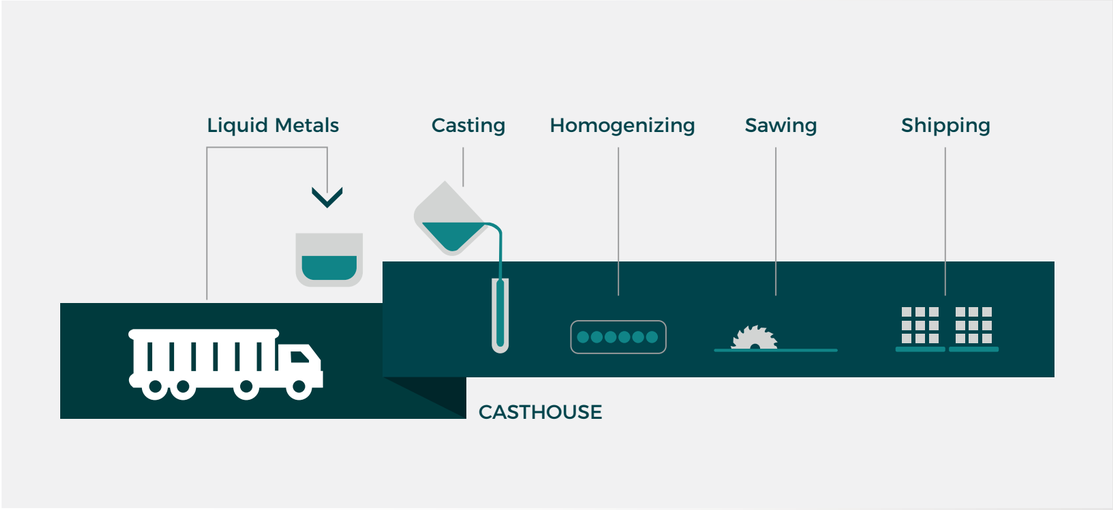

اللقيم

يتضمن اللقيم الرئيسي للمشروع المشترك لقامكو ما يلي:

الغاز الطبيعي

المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة لعمليات شركة الومنيوم قطر (قطلوم) هو الكهرباء التي تولدها محطة الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي. وتلبي شركة الومنيوم قطر (قطلوم) جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من خلال عقد توريد غاز طويل الأجل مع قطر للبترول.

الألومينا

الألومينا - المادة الخام الرئيسية اللازمة لعملية إنتاج الألومنيوم – هي مادة بيضاء حبيبية تُسمى بتعبير أدق أكسيد الألومنيوم. ويتم إنتاج هذه المادة من خامات البوكسيت (سيليكات الحديد والكبريت) وتستخرج من المناجم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتستخدم قطلوم عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي في إنتاجها للألومنيوم الأولي باستخدام تقنية HAL٢٧٥ التي تُستخدم لفصل الألومينا من خلال الاختزال الإلكتروليتي إلى الأجزاء المكونة لمعدن الألومنيوم وغاز الأكسجين.

فحم الكوك المكلس والقار السائل

يُستخدم كلٌ من الفحم المكلس والقار السائل لإنتاج الأنودات التي تستخدمها شركة الومنيوم قطر (قطلوم) في عملية صهر الألومنيوم. والقار هو مشتق من قطران الفحم، ويُعد أحد المكونات الأساسية في الأنودات التي تستخدم في مصهر الألومنيوم.

فلوريد الألومنيوم

يعمل فلوريد الألومنيوم كمذيب في صناعة صهر الألومنيوم، وعلى الرغم من أنه يمثل نسبة ضئيلة من المدخلات في عملية الصهر بشركة الومنيوم قطر (قطلوم)، إلا أنه مهم جداً لإدارة مستويات فعالة من استهلاك الكهرباء. وهو عبارة عن مادة كيميائية تُستخدم في صهور الألومنيوم، كإلكتروليت لاختزال أكسيد الألومنيوم إلى معدن الألومنيوم في عملية التصنيع هول-هيرولت.

السبائك

يتم خلط السبائك في المسبك بمعدن سائل يتم إنتاجه في مصنع الاختزال. وتعطي السبائك المضافة الخصائص الفيزيائية والكيميائية المطلوبة للمنتجات الجاهزة التي يسعى إليها العملاء. وتعد الصين هي المنتج الرئيسي للعديد من مواد صناعة السبائك، لاسيما السيليكون والمغنيسيوم. ويمكن لأي تشريع أو تغيير في القانون (على سبيل المثال قيود التصدير / الاستيراد) أن يؤثر على بقية إمدادات العالم. وبدلاً من ذلك، قد ترتفع أسعار السيليكون إذا زاد استخدام السيليكون في الصناعات الأخرى، كما هو الحال في القطاع الكيميائي (الطاقة الشمسية). وأسعار مواد السبائك الأخرى متيسرة، بيد أن الأسعار تعتمد على أسعار المعادن التي تُنتج منها.

أداء قامكو لعام ٢٠١٩

أحجام المبيعات (ألف طن متري) – ١٠٠٪

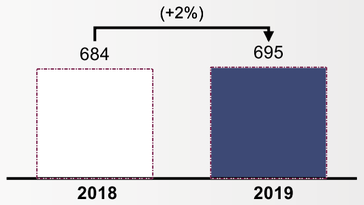

الإنتاج (ألف طن متري) – ١٠٠٪

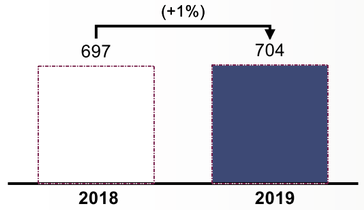

العائد على السهم (ريال قطري)

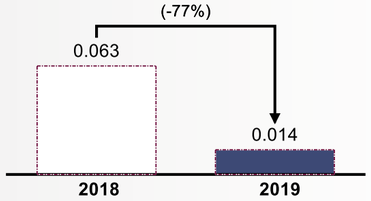

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

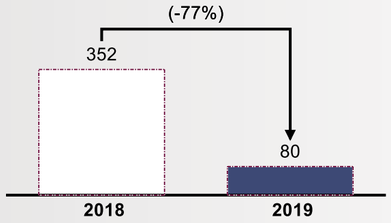

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن)

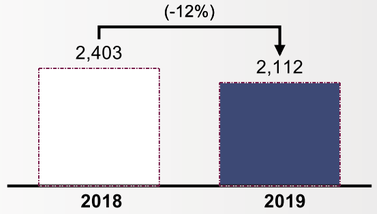

الحصة من الإيرادات (مليون ريال قطري)

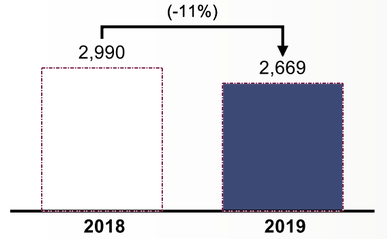

الحصة من صافي الدين (مليون ريال قطري)
IAS 31

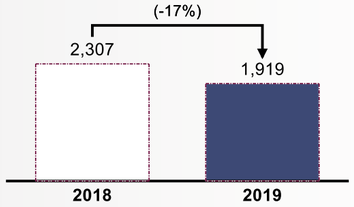

إجمالي الأصول (مليون ريال قطري)

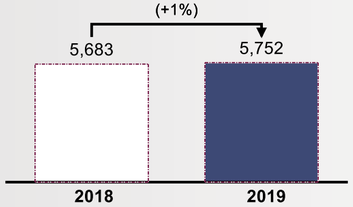

ملاحظة: تستند البيانات المالية لعام ٢٠١٨ إلى البيانات المالية الافتراضية لفترة الـ ١٣ شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

إيرادات المبيعات حسب المنطقة الجغرافية (٪)

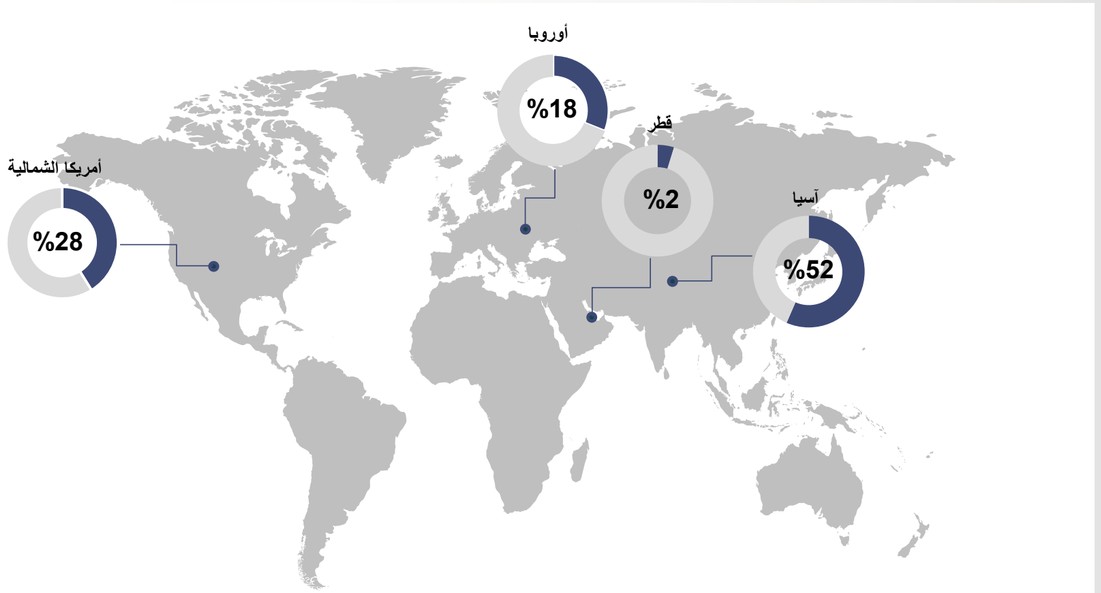

تقرير مدقق الحسابات المستقل

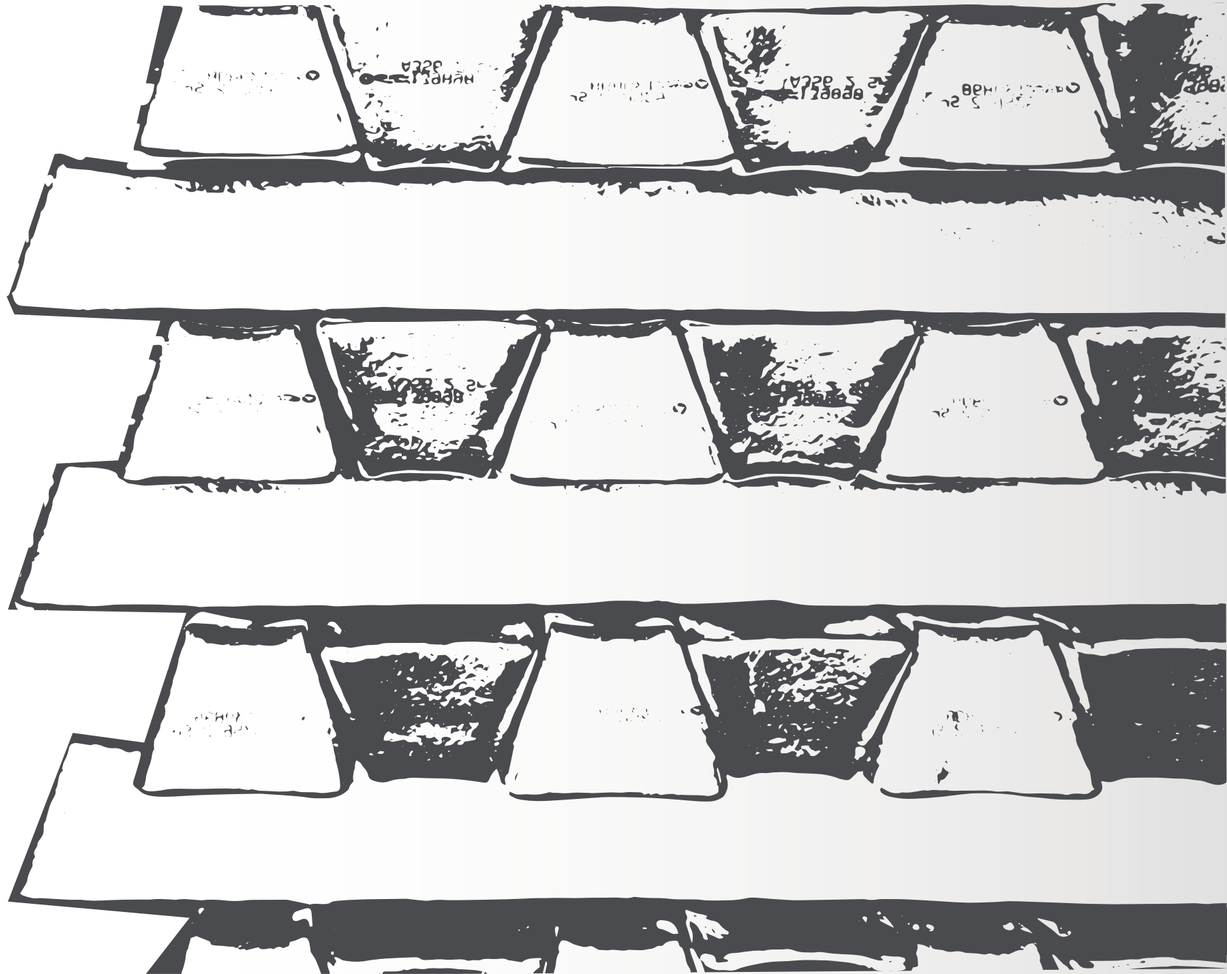

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين الكرام
شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيان الدخل، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية. ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (IESBA Code) فإننا كيان مستقل عن الشركة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية وفقاً للمتطلبات المهنية في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للفترة. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية من تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاستثمار في مشروع مشترك في ٣ ديسمبر ٢٠١٨، حصلت الشركة على سيطرة مشتركة على شركة قطر للألمنيوم المحدودة ش.م.ق. ("المشروع المشترك") مقابل مبلغ ٥,٥٨٠,١٢٠ ألف ريال قطري. استخدمت الشركة طريقة حقوق الملكية المحاسبية لتسجيل الاستثمار في المشروع المشترك وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة". كما أجرت الشركة تقييم انخفاض القيمة على الاستثمار في المشروع المشترك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الموجودات". تبلغ القيمة الدفترية للاستثمار في المشروع المشترك ٥,٦٤٦,٩٦٢ ألف ريال قطري في تاريخ التقرير، وهو ما يمثل ٩٨٪ من إجمالي موجودات الشركة. لقد اعتبرنا تدقيق المعالجة المحاسبية لعملية الاستحواذ هذه ضمن مسائل التدقيق الهامة، حيث أن هذا يمثل معاملات هامة قامت بها الشركة خلال الفترة وتتطلب ممارسة أحكام هامة من قبل الإدارة فيما يتعلق بتوزيع سعر الشراء (PPA) على الموجودات القابلة للتحديد والموجودات المكتسبة والمطلوبات المتحملة والطريقة المستخدمة في المحاسبة وانخفاض قيمة الاستثمار. تم إدراج الإفصاحات ذات الصلة في الايضاحين ٣ و ٤.	**تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:** • قمنا بمراجعة المستندات الخاصة بعملية الاستحواذ على المشروع المشترك؛ بما في ذلك قرارات مجلس الإدارة، وأداة تحويل الأسهم، وموافقة قطر للبترول. • قمنا بفحص محاسبة حقوق الملكية التي قامت بها الشركة من خلال مراجعة البيانات المالية المدققة للمشروع المشترك اعتبارا من تاريخ الاستحواذ وكما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ • قمنا بمراجعة عملية توزيع سعر الشراء (PPA) الذي قامت بها الإدارة من خلال الاستعانة بالخبراء المتخصصين ضمن فريق عملنا لمراجعة الافتراضات والمنهجيات التي استخدمتها الشركة؛ • قمنا بتقييم تقدير الإدارة لانخفاض قيمة الاستثمار في المشروع المشترك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ • قمنا أيضًا بمراجعة مدى كفاية الافصاحات ذات الصلة الواردة في الايضاحين ٣ و ٤ حول البيانات المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٩

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٩ متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية الشركة أو إنهاء عملياتها، أو أنها ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سوف تقوم دائما بضبط الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير، إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للشركة لإبداء رأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للشركة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بيانا يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبناءً على ذلك فهي أمور التدقيق الهامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية تراعي أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة. لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام القانون المذكور أعلاه أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير مادي على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ

زيـاد نـادر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨
الدوحة في ١٢ فبراير ٢٠٢٠

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة السنوي المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

يقدم مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي "تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" ("تقرير حوكمة الشركة").

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة الشركة تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجودات الشركة؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركة لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام الشركة بنظام حوكمة الشركات استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان التزام مجلس الإدارة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين ("IESBA Code")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن تقرير حوكمة الشركة، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي، ولن نبدي، أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل الشركة لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام الشركة بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨
التاريخ: ١٢ فبراير ٢٠٢٠

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية" المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة تقريره حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الضوابط على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط مراقبة العمليات التجارية.
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجودات الشركة؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر من قبل مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء رأي تأكيد معقول حول مدى ملاءمة عرض "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للشركة" المعروض في القسم ٤ من تقرير الحوكمة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان من المتوقع أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الاحتيال والخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي: الضوابط على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط مراقبة العمليات التجارية.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

١. بيئة الرقابة
- النزاهة والقيم الأخلاقية
- الالتزام بالكفاءة
- مجلس الإدارة ولجنة التدقيق
- فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل
- الهيكل التنظيمي
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

٢. تقييم المخاطر
- الأهداف على مستوى الشركة
- الأهداف على مستوى العمليات
- تحديد وتحليل المخاطر
- إدارة التغيير

٣. أنشطة الرقابة
- السياسات والإجراءات
- الأمن (التطبيقات والشبكات)
- إدارة تغيير التطبيق
- استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي
- الاستعانة بمصادر خارجية

٤. المعلومات والاتصالات
- جودة المعلومات
- فعالية الاتصال

٥. المراقبة
- المراقبة المستمرة
- التقييمات المنفصلة
- الإبلاغ عن أوجه القصور

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم مخاطر أن يكون وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في القسم ٤ من تقرير الحوكمة السنوي.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقدير لتقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به في موجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظراً للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين ("IESBA Code")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير الحوكمة السنوي (ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل الشركة لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا تقرير الحوكمة السنوي بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام الشركة المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ و
ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة، الموضحة في القسم ٤، قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

تأكيد على أمر

بدون التحفظ حول نتائجنا أعلاه، نلفت الانتباه إلى ما يلي فيما يتعلق بتقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

كما هو موضح في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية"، فإن وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية والضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة لا يشمل العمليات والضوابط الداخلية المتعلقة بالمعلومات المالية للمشروع المشترك الخاص بالشركة، والذي يشكّل نصيبها في أرباحه رصيداً مادياً في بيان الدخل للشركة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

عن إرنست ويونغ

زيـاد نـادر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨
التاريخ: ١٢ فبراير ٢٠٢٠

البيانات المالية

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩ ألف ريال قطري
الموجودات	
الموجودات غير المتداولة	
استثمار في مشروع مشترك	٥,٦٤٦,٩٦٢
إجمالي الموجودات غير المتداولة	٥,٦٤٦,٩٦٢
الموجودات المتداولة	
ذمم مدينة أخرى	١,٨٣٣
أرصدة لدى البنوك	١٠٣,٣٠٠
إجمالي الموجودات المتداولة	١٠٥,١٣٣
إجمالي الموجودات	٥,٧٥٢,٠٩٥
حقوق الملكية والمطلوبات	
حقوق الملكية	
رأس المال	٥,٥٨٠,١٢٠
أرباح مدورة	١٣٨,٤٣٣
إجمالي حقوق الملكية	٥,٧١٨,٥٥٣
المطلوبات المتداولة	
ذمم دائنة أخرى	٢٩,١٧٤
مستحق لطرف ذي علاقة	٤,٣٦٨
إجمالي المطلوبات	٣٣,٥٤٢
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	٥,٧٥٢,٠٩٥

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٠ ووقعها بالنيابة عنه:

عبدالرحمن أحمد الشيبي
رئيس مجلس الإدارة

أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة
للفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩ ألف ريال قطري
حصة في أرباح مشروع مشترك	٨٥,٩٢٩
مصاريف عمومية وإدارية	(١٠,١٧٨)
إيرادات تمويل	٣,٨١٧
إيرادات أخرى	٤٥٥
الربح للفترة	٨٠,٠٢٣
العائد على السهم	
العائد الأساسي والمخفف للسهم (بالريال القطري)	٠,٠١٤٣

بيان الدخل الشامل
للفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩ ألف ريال قطري
ربح الفترة	**٨٠,٠٢٣**
إيرادات شاملة أخرى	
بنود يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة:	
حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لمشروع مشترك	**١٠,٣٧٢**
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**٩٠,٣٩٥**

بيان التغيرات في حقوق
للفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	رأس المال	**أرباح مدورة**	**الإجمالي**
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مساهمة رأس المال	٥,٥٨٠,١٢٠	-	٥,٥٨٠,١٢٠
الربح للفترة	-	٨٠,٠٢٣	٨٠,٠٢٣
إيرادات شاملة أخرى للفترة	-	١٠,٣٧٢	١٠,٣٧٢
إجمالي الدخل الشامل للفترة	-	٩٠,٣٩٥	٩٠,٣٩٥
توزيعات أرباح	-	(١١١,٦٠٢)	(١١١,٦٠٢)
تخصيص حصة قطر للبترول في أرباح قطلوم للفترة من ١ يوليو ٢٠١٨ حتى ٢ ديسمبر ٢٠١٨	-	١١٧,٠٤١	١١٧,٠٤١
حصة في تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ على مشروع مشترك		٤٤,٦٠٠	٤٤,٦٠٠
مساهمة في صندوق التنمية الاجتماعي والرياضي	-	(٢,٠٠١)	(٢,٠٠١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٥,٥٨٠,١٢٠**	**١٣٨,٤٣٣**	**٥,٧١٨,٥٥٣**

بيان التدفقات النقدية

للفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩ ألف ريال قطري
الأنشطة التشغيلية	
الربح للفترة	٨٠,٠٢٣
التعديلات للبنود التالية:	
حصة في أرباح مشروع مشترك	(٨٥,٩٢٩)
إيرادات تمويل	(٣,٨١٧)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل	(٩,٧٢٣)
التغيرات في رأس المال العامل:	
مستحق لطرف ذي علاقة	٤,٣٦٨
ذمم دائنة أخرى	٢,٨٧٨
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(٢,٤٧٧)
الأنشطة الاستثمارية	
استثمار في مشروع مشترك	(٢,٧٣٤,٢٥٩)
توزيعات أرباح مستلمة من مشروع مشترك	١٩١,١٠٠
الحركة في حسابات عند الطلب لأرصدة بنكية مقيدة لتوزيعات أرباح غير مطالب بها	(٢٤,٢٩٥)
ودائع ثابتة تستحق بعد ٩٠ يوم	(٧٣,٦٠٠)
إيرادات تمويل	١,٩٨٤
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(٢,٦٣٩,٠٧٠)
الأنشطة التمويلية	
متحصلات من إصدار أسهم	٢,٧٣٤,٢٥٩
توزيعات أرباح مدفوعة	(٨٧,٣٠٧)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	٢,٦٤٦,٩٥٢
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	٥,٤٠٥
النقد وما في حكمه في تاريخ التأسيس	-
النقد وما في حكمه في ١٣ ديسمبر	٥,٤٠٥

ان الايضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الاليكتروني للشركة: www.qamco.com.qa

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

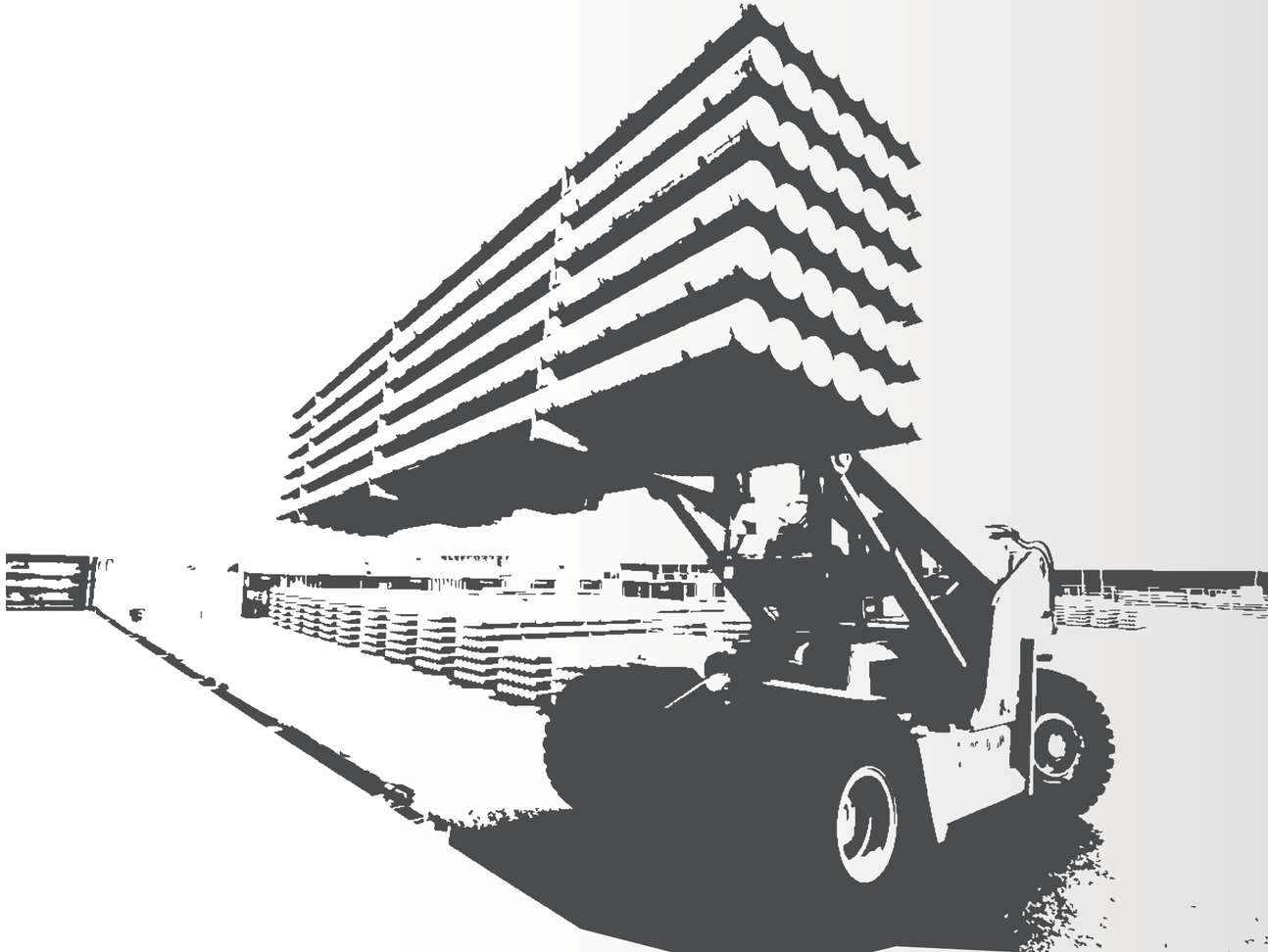

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

١- تمهيد

شركة قطر لصناعة الألمنيوم وهى شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر)يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" أو "قامكو"(تم تأسيسها وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

قطر للبترول مؤسس شركة قامكو، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪، توفر كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، مما يترتب عليه من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة بإعداد السياسات والاجراءات التشغيلية والمالية لها بما يتفق مع معايير ومبادئ الحوكمة.

٢- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة قامكو بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ومع الأخذ في الاعتبار حداثة تأسيس الشركة وإشهارها بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣، والإدراج في بورصة قطر بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦، فقد تم وضع واعتماد اختصاصات مجلس الادارة ولجانه التابعة من قبل الشركة كنهج تنازلي في تطبيق سياسات واجراءات الحوكمة في الشركة عام ٢٠١٩، فيما تم إعداد مقترح اطار حوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة يتضمن كافة السياسات والإجراءات المنصوص عليها بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية، ومن المقرر العرض على مجلس إدارة الشركة للإعتماد.

الا أنه يجدر الاشارة الى أن كافة الممارسات الفعلية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة تتفق مع مباديء ومعايير الحوكمة المنصوص عليها بالنظام المشار اليه.
من ناحية أخرى، قامت الشركة عند إعداد النظام الأساسي لها بالأخذ في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة وبما يضمن توفيق أوضاعها مستنداً بما يتفق مع هذا الغرض.

٣- مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهى مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة قامكو كشركة أم لشركة قطر للألومنيوم المحدودة "قطلوم" التي تأسست في عام ٢٠٠٧ والتي تُعد واحدة من أكبر المنتجين الإقليميين للألومنيوم الخام. ويتسنى لقطلوم بفضل موقعها في قطر الاستفادة والوصول إلى أحد أكبر مصادر الطاقة وأكثرها تنافسية من حيث الأسعار في العالم، مما يُمكّنها من المحافظة على مركزها ضمن الشركات الأقل تكلفة. ثم قامت قطر للبترول بطرح وادراج شركة قامكو وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم.

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة قامكو، فإن مجلس إدارة الشركة (على غير ما جاء ببعض الاشتراطات الواردة بالمادة رقم (٥) من نظام الحوكمة) يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للبترول" بحكم أن قطر للبترول هى مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪. إضافة الى ذلك، فإن تكامل البنية التحتية وتوافرها بمدينة مسيعيد يسهم في كفاءة الانتاج والتقليل من التكاليف اللوجيستية والهدر في سلسلة الانتاج الى أدنى حد ممكن. من ناحية أخرى فان قطر للبترول تقدم كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (١٤) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٢، تم تشكيل مجلس الإدارة التأسيسي الأول لشركة قطر لصناعة الألمنيوم طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تم تعيين ٦ أعضاء من قبل قطر للبترول، ثم تم استبدال أحد الاعضاء وفقاً لقرار العضو المنتدب لقطر للبترول رقم (١٥) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٥. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الادارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

يتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاما. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، يعمل مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة على اعداد التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً إعداد التوصيف التوظيفي لامين سر مجلس الادارة.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، ووضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمان تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة.

ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

أيضاً، وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، ايضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، أيضاً لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٥-٣ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة

الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٦-٣ اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد المجلس ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً الا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣١-١) من النظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٧-٣ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد، وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، فإنه يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٨-٣ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

يتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ٦ سنوات في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، ومن المقرر قيام المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢) لعام ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣، والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠٢٠ بشأن استبدال أحد أعضائها. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٥١٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها.

ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

على مستوى ٢٠١٩، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٢. مراجعة السياسات والاجراءات المالية والتشغيلية.
٣. مراجعة دليل صلاحيات الشركة.
٤. فحص هيكل ادارة التدقيق الداخلي على مستوى شركة قامكو وشركتها التابعة.
٥. مراجعة مستجدات التدقيق الداخلي على الشركة التابعة لشركة قامكو.
٦. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ والمصادقة عليها.
٨. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٩. مراجعة اجراءات طرح مناقصة أعمال التدقيق الداخلي للشركة والمُسندة إلى مصادر خارجية.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠١٩ اجتمعت اللجنة (٥) مرات (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٩) من نظام الحوكمة).

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء التالي بيانهم وذلك حتى تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١:

اسم العضو	المهام
السيد/ أحمد سعيد العمودي	رئيساً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً
السيد/ عبد العزيز محمد العبيدلي*	عضواً

* تم إعادة تشكيل اللجنة وفقاً لقرار مجلس ادارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠٢٠ باستبدال السيد/ نبيل محمد البوعينين محل السيد/عبد العزيز محمد العبيدلي وذلك اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١.

٣-٩-٢ لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠١٩ والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠٢٠. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. وتقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً يرتبط بالأداء العام للشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة.

تضم اللجنة ثلاثة أعضاء، ومن المقرر اجتماعها للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها. تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء التالي بيانهم وذلك حتى تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد عيسى المناعي	رئيساً
السيد/ عبد العزيز محمد العبيدلي*	عضواً
الآنسة/ لولوة خليل صلات*	عضواً

*بينما تم إعادة تشكيل اللجنة وفقاً لقرار مجلس ادارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠٢٠ باستبدال السيد/ نبيل محمد البوعينين محل السيد/عبد العزيز محمد العبيدلي، واستبدال السيد/ عبدالله يعقوب الحاي محل الآنسة/ لولوة خليل صلات وذلك اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١.

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/ عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مساعد مدير، العمليات المالية بإدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة قامكو يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لايقل عن ستة أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعينهم جميعاً بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها.

٣-١٠ تقييم أداء المجلس

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام ٢٠١٩ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

تهدف عملية التقييم الذاتي ضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

خلال عام ٢٠١٩، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوي من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

٤- أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ومن المقرر قيام المدقق الداخلي بإصدار وتقديم تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تجري الإدارة دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي الحالي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) تمهيداً لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:
١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:
١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" كدعم إداري. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد أتمت الإدارة تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية نصف السنوية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩ (وهو العام الأول لعمليات الشركة). وقد تضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" البيانات المالية نصف السنوية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:
١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:
عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:
١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية
بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، أجرت الإدارة اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:
يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:
يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:
يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:
تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كاف للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر
يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبترول كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:
- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق
٤-٢-١ التدقيق الداخلي
قامت الشركة في عام ٢٠١٩ بطرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

يأخذ المدقق الداخلي الذي سيتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

سيكون للمدقق الداخلي صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث سيتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. وسيقوم بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما سيُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

من المقرر قيام المدقق الداخلي بإعداد تقارير التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، وسيرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. وستستلم الإدارة نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق.

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي
تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية. تقرير المدقق الخارجي في هذا الصدد عن عام ٢٠١٩ سيتم موافاة هيئة قطر للأسواق المالية وإدارة الشركة بنسخة منه لإتخاذ أية اجراءات تصحيحية إن وجدت.

ونظراً لان العام المالي - محل التقرير - المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ يعد أول عام مالي للشركة، فلا توجد أية تقارير سابقة من قبل مراقب الحسابات الخارجي بشأن مهامه وفقاً للمادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة.

٤-٣ التقيد بالضوابط
يلتزم مجلس إدارة قطر لصناعة الألمنيوم التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية خلال عام ٢٠٢٠ ، وتهدف بشكل عام الى ما يلي:
- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركة التابعة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإنه يتم ادارتها بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا الشركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجنة المالية والتجارية. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركة التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة قطر لصناعة الألمنيوم باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

٥- الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، خلال عام ٢٠١٩ لم تُسجل على الشركة أية مخالفات أو تفرض عليها أية جزاءات من قبل أي جهة رقابية، وكذلك لاتوجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٥-٢ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة ، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

تعمل الشركة حالياً على إعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، على أن تأخذ تلك السياسة في اعتبارها ما يلي:
- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كاف.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، تعمل الشركة على اعداد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها.

طبقا للنظام الأساسي للشركة، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بشركة قامكو وشركتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦- حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة قامكو وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،
ب. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
ج. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
د. حضور الفعاليات والمؤتمرات،
ه. تحديث موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.
و. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (qamco@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فان مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بجدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- توفير الآلية للمساهمين للتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠١٩، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. إقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية مرحلية على المساهمين بالتزامن مع الإفصاح عن نتائج الربع الأول من عام ٢٠١٩.
٢. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماد أتعابهم.

أيضا تم مناقشة بنود جدول اعمال الجمعية العامة غير العادية والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. تعديل السنة المالية الأولى للشركة لتصبح من تاريخ تأسيسها إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ (١٣ شهراً).
٢. تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للشركة تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعه الرابع لعام ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦ بشأن تعديل القيمة الإسمية لأسهم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والسوق الثانية في قطر لتصبح ريالاً قطرياً واحداً.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة قامكو وفقاً للنظام الأساسي المَعدل، يتشكل من عدد لا يقل عن ستة أعضاء يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعينهم جميعاً. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم سواء نقداً من خلال كافة فروعه، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح.

ومع افصاح الشركة للبيانات المالية لفترة الأربعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٣/٣١، قرر مجلس إدارة الشركة توزيع أرباح مرحلية بواقع ٠,٢٠ ريال قطري للسهم، بإجمالي يصل إلى ١١١,٦ مليون ريال قطري، وبنسبة توزيع تبلغ ١١٠٪، بما يمثل ٢٪ من القيمة الاسمية للسهم، وذلك عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر. وتم توزيع الأرباح في ٥ مايو ٢٠١٩ استناداً إلى قائمة المساهمين كما في إغلاق يوم ٥ مايو ٢٠١٩.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تلتزم الشركة بتوفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة قامكو من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
قطر للبترول	٥١,٠٠٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	٣,٧٥٪
صندوق المعاشات العسكرية	١,٢٥٪
مساهمون آخرون	٤٤,٠٠٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وفقا لدليل اختصاصات لجنة التدقيق التابعة للمجلس، يتم تكليف أحد أعضاء اللجنة بمعالجة موضوع أية مخالفات أو انتهاكات والتي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة والتي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣-٢٢٧٧ ٩٧٤+ على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

٦-٧ حق المجتمع

تسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم، المالكة لحصة تبلغ ٥٠٪ في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم)، وهي إحدى الشركات الناجحة في إنتاج الألومنيوم الأولي وواحدة من أكثر مصانع الألومنيوم كفاءة في المنطقة، تسهم من خلال مشروعها المشترك قطلوم في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: الإقلال من النفايات إلى أدنى حد ممكن، وإعادة الاستخدام واسترجاع وإعادة تدوير المنتجات الثانوية. وإقامة ورش العمل المعنية بالصحة والسلامة والبيئة وثقافة السلامة والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية،
٢. الموظفين: برامج التقطير (التفكير الاستراتيجي والتدريب على تخطيط الأعمال وبرامج التدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية،
٣. المجتمع: دعم الجمعية القطرية للسرطان والمشتريات المحلية والرعاية والتبرعات.

وتحرص قطر للبترول المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومشروعها المشترك، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

ختاماً

تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠١٩، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

عبدالرحمن أحمد الشيبي
رئيس مجلس الإدارة

ملحق
السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي
رئيس مجلس الإدارة (عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي من جامعة أريزونا عام ١٩٨٨ وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.
انضم السيد/ عبدالرحمن إلى قطر للبترول عام ١٩٨٩ كمحلل مالي.
كما تولى السيد/ عبدالرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية – قطر للبترول.
ويشغل السيد/ عبدالرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للبترول. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*:
- عضو مجلس ادارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.

عدد الأسهم في شركة قامكو:
- لايوجد.

السيد / أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة (عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد العمودي على شهادة البكالوريوس فى الهندسة الكهربائية من جامعة ولاية نيو مكسيكو الأمريكية عام ١٩٩٦.
انضم السيد/ العمودي إلى الإدارة الهندسية لقطر للبترول عام ١٩٩٦ كمهندس كهرباء حيث شارك فى العديد من مشروعات قطر للبترول أثناء المراحل المختلفة من تطويرها فى قطر وإيطاليا وكوريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك فى مشروع كيو كيم -٢ للبتروكيماويات خلال مرحلة الدراسات الهندسية التفصيلية بهيوستن ومرحلة التنفيذ بمسيعيد. وتقلد السيد/ العمودي أيضاً العديد من المناصب الفنية والقيادية، مثل رئيس قسم المرافق المشتركة ومساعد المدير للمرافق المشتركة، ثم مدير إدارة تطوير المرافق السطحية لحقول النفط والغاز. ويشغل حالياً السيد/ أحمد العمودي منصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة تطوير المرافق السطحية.

المناصب الأخرى*:
-

عدد الأسهم في شركة قامكو:
-

السيد / عبدالعزيز محمد العبيدلي
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبد العزيز محمد العبيدلي على شهادة بكالوريوس هندسة اختصاص تحكم أنظمة من جامعة هيدرسفيلد عام ١٩٩٧.
انضم السيد/ عبد العزيز محمد العبيدلي إلى قطر للبترول عام ١٩٨٨
حيث شغل عدة مناصب أهمها:
- مساعد مدير العمليات – تخطيط الأعمال
- مدير الأعمال والتجارة في المدن الصناعية
- مدير إدارة المنشآت
- نائب الرئيس لشؤون الصحة والسلامة والبيئة وخدمات الأعمال.

المناصب الأخرى*:
- لايوجد.
عدد الأسهم في شركة قامكو:
- ٢٨٢٤ سهم.

السيد / محمد عيسى المناعي
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليفربول عام ٢٠٠٧، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام ٢٠٠٩.
انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للبترول عام ٢٠٠٧، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.
ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للبترول.

المناصب الأخرى*:
- عضو مجلس ادارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة
عدد الأسهم في شركة قامكو:
-

السيد / محمد جابر السليطي
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ محمد جابر السليطي في جامعة مديلسيكس بالمملكة المتحدة وحصل منها على بكالوريوس المحاسبة والشؤون المالية.
وقد بدأ السيد/ محمد السليطي مسيرته المهنية بالعمل لدى قطر للبترول عام ٢٠٠٨، حيث تدرج في الكثير من المناصب وتولى أيضاً العديد من المناصب القيادية رفيعة المستوى، منها رئيس تنمية الأعمال ومساعد المدير للتقارير الإدارية. ويشغل حالياً منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة منذ عام ٢٠١٨.
يتمتع السيد/ محمد السليطي بمعرفة واسعة وخبرة كبيرة في إدارة الشركات المُدرجة بالبورصة والحوكمة والامتثال والاستثمارات والشؤون المالية للشركات والمحاسبة.
ويمثل السيد/ محمد حالياً قطر للبترول في مجلس إدارة شركة قطر للأسمدة الكيماوية وشركة الخليج العالمية للحفر وشركة هليكوبتر الخليج.

المناصب الأخرى*:
- لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:
- لا يوجد.

السيد / خالد محمد لرم
(عضواً / تنفيذي)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ خالد محمد لرم في عام ١٩٨٤ بدرجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.
وقد بدأ السيد/ خالد مسيرته المهنية مع قطر للبترول في مايو ١٩٨٥ كمهندس عمليات. ويتمتع السيد/ خالد بخبرة تزيد على خمس وثلاثين عاماً في مجالات شتى، بدءاً من التصميم الهندسي الأساسي وصولاً إلى المشاريع الجديدة، بما في ذلك تشغيل المرافق المعقدة. وتشمل المشاريع البارزة التي شارك فيها مشروع التطوير المبكر لحقل القبة الشمالية عام ١٩٨٧، وأول خطوط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر عام ١٩٩١، ومشروع سوائل الغاز الطبيعي-٤ عام ١٩٩٧.
وقد شغل السيد/ خالد منصب مدير مشروع سوائل الغاز الطبيعي -٤ (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٤) ونائب المدير العام لمشروع غاز الخليج في المرحلتين الأولى والثانية (من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠). كما شغل منصب عضو مجلس الإدارة في شركة قطر ستيل خلال عام ٢٠١٤ .
ويشغل السيد/ خالد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للألومنيوم. وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة المجلس الخليجي للألومنيوم وعضو في المعهد الدولي للألومنيوم.

المناصب الأخرى*:
- لايوجد.

عدد الأسهم في شركة قامكو:
- ٥٦٤٨٠ سهم.

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مدرجة ببورصة قطر، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.